

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.987
28 June 2005

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والثمانين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد ويغر سترومين (النرويج)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة السابعة والثمانين بعد التسعمائة لمؤتمر نزع السلاح.

لدي قائمة متكلمين لجلسة اليوم تضم ٢٠ وفداً، وآمل أن تتمكن من الانتهاء هذا الصباح. ومن أجل ذلك، سوف أنتقل إلى القائمة على الفور. الوفد الأول المدرج في القائمة هو وفد باكستان، فليفضل السفير خان.

السيد خان (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): اليوم ونحن نتحدث عن القضية الأساسية الثانية، وهي تحديداً، إجراء مفاوضات من أجل وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، يمكننا تحديد أربع مشاكل مترابطة ولكنها مزعجة. أولاً، يمر مؤتمر نزع السلاح بمأزق طال أمده. ولا تلوح إشارات بالخروج من هذا المأزق بسبب افتقار الجهات الفاعلة الرئيسية للإرادة السياسية من أجل الخروج من المأزق. ثانياً، يعد التباين في وجهات النظر بشأن إمكانية إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية واحداً من أسباب هذا المأزق. ثالثاً، يجري استكشاف نهج بديلة للتعامل مع قضية دورة الوقود النووي. رابعاً، وبينما لم تبدأ المفاوضات بشأن المعاهدة المتعلقة بالمواد الانشطارية، استمر تغيير قواعد اللعبة وما انفكت مواقف البلدان الرئيسية تتطور.

وأسباب المأزق الذي يمر به مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية معروفة. وهي الخلافات حول نطاق المعاهدة وتعريف المواد الانشطارية؛ وتطبيق المعاهدة على المخزون الموجود حالياً والإنتاج المستقبلي، أي ما يسمى بالأبعاد الماضية والمستقبلية للمسألة؛ والتحقق.

ودعونا نعود لحظة إلى الماضي. فالباعث على وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية له تاريخ طويل. وقد بدأ المشوار الفعلي بصدور الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح، التي دعت إلى فرض مثل هذا الحظر على إنتاج المواد الانشطارية كجزء من هدف مزدوج هو نزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

إن تطور بناء توافق الآراء في هذا الاتجاه، بدءاً باعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٨ لام بالإجماع عام ١٩٩٣ ووصولاً إلى قيام مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩٨ بتبني تقرير شانون، قد انتهى بالتوصل إلى اتفاق بين البلدان - اتفاق على بدء مفاوضات لوضع معاهدة عالمية، غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى.

وقد عيّن القرار مؤتمر نزع السلاح ليكون جهة الوصل لتلك المفاوضات.

وكان الهدف هو صياغة معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية تعزز أمن جميع الدول، بصرف النظر عن حجمها ومركزها، وتكون أداة لترع السلاح النووي ومنع الانتشار على حد سواء.

وفي عام ١٩٩٨، وافقت باكستان على مساندة بدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. والتزامنا لا يزال قائماً في هذا الصدد. وقد أدلينا بصوتنا العام السابق لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨١/٥٩ الذي يذكر بقرار مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض في معاهدة من هذا القبيل، ويحثه على إقرار برنامج عمل من أجل القيام بذلك.

وتساند باكستان إجراء مفاوضات، وفقاً للولاية الواردة في تقرير شانون، من أجل وضع معاهدة عالمية غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها بصورة فعالة. وقد يبدو ذلك ضرباً من التكرار، بيد أن هذه المعايير المتفق عليها تستحق التكرار والتشديد.

ونضم صوتنا إلى البيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٢١ في آذار/مارس ٢٠٠٥. كما نصادق بشكل تام على موقف مجموعة الـ ٢١ بأن نزع السلاح النووي هو الأولوية العليا لمؤتمر نزع السلاح. وفي ذلك السياق، نساند موقف المجموعة بأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها يُعد شرطاً لا بد منه لوقف سباق التسلح النووي بصورة فعالة.

ومن المفروض أن تشكل المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لحظر المواد الانشطارية جزءاً من الأقوال والأفعال المتصلة بنزع السلاح النووي، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية. ونعتقد أن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال إقرار برنامج عمل متوازن وشامل على أساس اقتراح مجموعة السفراء الخمسة.

كما نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الأنسب والمشروع للمفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. كما أن أي اتفاقات أو تدابير ثنائية أو متعددة الأطراف لا يمكن أن تكون بديلاً صالحاً عن معاهدة متفاوض عليها في إطار مؤتمر نزع السلاح وتمتع بالسلطة والشرعية المطلوبتين، فضلاً عن تطبيقها والالتزام بها على نحو عالمي.

واسمحوا لي بأن أقدم الأساس المنطقي الذي يقدم عليه الموقف الذي اتخذناه. أولاً، إن برنامجنا النووي تحرّكه دوافع تتعلق بأمننا وليس بوضعنا. ولهذا السبب فإن التفاوت المتزايد قد يقوّض الحد الأدنى المعقول من الردع الذي أقمناه. ويمكن فقط أن نفترض أن كميات كبيرة من مخزون المواد الانشطارية قد يجري تحويلها بمرور الوقت إلى أسلحة نووية، الشيء الذي يؤكد أوجه التفاوت. ولا ينبغي إبقاء أوجه اللامساواة والسماح لهما بالاستمرار. فوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تُبقي على أوجه التفاوت الإقليمي سوف يؤدي، من وجهة نظرنا، إلى تسريع انتشار الأسلحة النووية وليس وقفه.

وثانياً، يجب أن تعالج المعاهدة مسألة إنتاج المواد الانشطارية بأكملها - الموجود منها حالياً وما سينتج مستقبلاً - وذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وربما ترغب دول قليلة في أن يقتصر الحظر على الإنتاج في المستقبل. بيد أن غالبية أعضاء مؤتمر نزع السلاح والدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار ترى أن المعاهدة المقترحة لحظر المواد الانشطارية ينبغي أيضاً أن تتناول قضية المواد الانشطارية التي سبق إنتاجها، وخفضها تدريجياً وبصورة متوازنة، وأن تعزز هدف نزع السلاح النووي. وصياغة تقرير شانون تعكس هذا التنوع في وجهات النظر.

ومن المنطوق ذاته، ينبغي ألا تسمى المعاهدة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية حتى لا يعني ذلك ضمناً وقف الإنتاج في المستقبل وحسب. ومن الأنسب أن يطلق عليها اسم معاهدة المواد الانشطارية.

وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، قال الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في كلمته أمام مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار إن "الخطوة الهامة تتمثل في التزام فرقاء الحرب الباردة السابقين - بلا رجعة - بخفض المزيد من ترساناتهم بحيث تُعد الرؤوس الحربية بالمئات وليس بالآلاف. ويمكننا فقط أن نأمل في تحقيق هذا التخفيض

الكبير إذا حصلت كل دولة على صورة واضحة وموثوقة عن مخزون كل دولة أخرى من المواد الانشطارية، وإذا أصبحت كل دولة على يقين من أن المواد الانشطارية التي تمتلكها الدول الأخرى آمنة".

ثالثاً، ونظراً إلى الظروف الموضوعية السائدة، لا يمكننا أن نتصور أو أن نقبل الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية قبل إبرام معاهدة بهذا الشأن.

وقد أعرب عن القلق فيما يتعلق بإمكانية إساءة استخدام الأجزاء الأكثر حساسية من دورة الوقود النووي المخصص للاستخدام المدني وتحويلها إلى دول أخرى. كما نوقشت الاقتراحات المتعلقة بفرض وقف تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم، أو إخفاء "الصبغة المتعددة الأطراف" على دورة إنتاج الوقود النووي، أو حظر بناء منشآت وطنية جديدة تتعلق بدورة الوقود النووي.

ونعتقد أن الحلول المنصفة وغير التمييزية التي يتم التوصل إليها من خلال وسائل سياسية هي التي ستكون وحدها قابلة للاستمرار على الأمد الطويل. وفي هذه الأثناء، ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تشجع النهج العملية لضمان سلامة دورة الوقود النووي. ولا ينبغي لمثل هذه الاقتراحات أن تصبح "ضربة قاضية مزدوجة" بالنسبة لتلك الدول التي وافقت على مواصلة الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

إن وضع معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية سوف يساعد على تحقيق الظروف التي تمكن من إجراء المزيد فيما يتعلق بترع السلاح النووي الذي يشمل جميع الدول المعنية. ومن المنطلق ذاته، قد تتأثر المفاوضات حول وضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية بالأوضاع الإقليمية المؤاتية في جنوب آسيا والشرق الأوسط. كما أن وضع معاهدة للمواد الانشطارية منصفة ويمكن التحقق منها، قد يؤدي جزئياً إلى انضمام الدول النووية غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار إلى نظام عدم الانتشار.

ولا يمكن الدفاع عن حجة أن عمل مؤتمر نزع السلاح تعوقه قاعدة توافق الآراء التي تمنح صلاحيات لحفنة من الدول وتمكنها من ترويض الاختلافات بشأن نطاق المعاهدة والغرض منها وصلتها المفترضة بقضايا أخرى.

وقد يكون السبب الحقيقي هو تذبذب مساندة الدول الرئيسية لبدء المفاوضات. وعلى سبيل المثال، فإن الخلافات التي جدت مؤخراً بشأن التحقق قد عقدت الجمود الذي دام لثماني سنوات في مؤتمر نزع السلاح، كما أدت إلى تعميق أزمة مصداقيته ووجهته وصلته كهيئة تفاوضية بشأن نزع السلاح.

ونرى أن وجود نظام تحقق موثوق سوف يكون ضرورياً لضمان نجاح الإنفاذ. ولا يمكن لمعاهدة معيارية محضة أن تحقق الأغراض المركبة لترع السلاح النووي ومنع الانتشار. وخلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي انعقد مؤخراً، أبدى عدد كبير من الدول دعمه لوضع معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية يمكن التحقق منها.

ويستعين علينا ونحن نتطلع إلى المستقبل التأكيد من جديد على التزامنا بالمفاوضات بشأن وضع معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية؛ والتشديد على أن المعاهدة الفعالة والموثوقة يجب أن تشمل أهداف نزع السلاح ومنع الانتشار؛ ومعالجة مسألة إنتاج المواد الانشطارية في الماضي والمستقبل؛ وإيجاد سبل تبديد الخلافات بشأن التحقق؛ ومواصلة السهر على أن تكون المواد الانشطارية آمنة من الناحية المادية؛ وأخيراً استكشاف تدابير بناء الثقة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على البيان الذي أدلى به. وأود الآن إعطاء الكلمة للمتكلم التالي في القائمة، وفد فرنسا والسيد ديباكس.

السيد ديباكس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي انعقد في نيويورك مؤخراً في أيار/مايو الماضي، تبنت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي موقفاً مشتركاً بشأن مسألة "وقف الإنتاج" التي تجمعنا هنا اليوم ومفاده: "دعوة مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى إلى الشروع على الفور والتوصل في وقت مبكر إلى وضع معاهدة غير تمييزية ويمكن تطبيقها عالمياً تحظر صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، وذلك من دون شروط مسبقة، على أن يؤخذ في الاعتبار تقرير المنسق الخاص والولاية التي تضمنها، دعوة جميع الدول، ريثما تدخل المعاهدة المذكورة حيز النفاذ، إلى إعلان الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لتصنيع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، والالتزام هذا الوقف". وتظل تلك الدعوة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي ذات صلة وثيقة بالموضوع بعد انتهاء مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار، ويجب على فرنسا وشركائها الـ ٢٤ إحياءها هنا في جنيف.

وعند قيامنا بالتطبيق العملي لالتزاماتنا، نكون أيضاً بصدد العمل في ضوء برنامج العمل الذي تقرر عند تمديد معاهدة منع الانتشار بصورة مفتوحة في عام ١٩٩٥، والذي يظل أيضاً وثيق الصلة بالموضوع، وفق ما تقرر في مؤتمر الاستعراض السابع. ودعوي أذكركم بإيجاز بجانبه المتصل بتزع السلاح النووي: إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإجراء مفاوضات لوضع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، والاستمرار بصورة جادة في الجهود المنهجية التدريجية لخفض الأسلحة النووية عالمياً، والعمل من أجل نزع السلاح الشامل والكامل.

وفيما يتصل بوضع معاهدة تتعلق بحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل تصنيع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى، التزمت فرنسا على الدوام بإجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح من أجل وضع هذه المعاهدة. وثمة فرصة حقيقية الآن لكي تنطلق المفاوضات من جديد بعد أن تعثرت لفترة طويلة. وفي هذا السياق، ندعو الدول المهتمة بصورة حقيقية بإحراز تقدم عملي فيما يتعلق بالحد من الأسلحة ونزع السلاح إلى أن تظهر إحساسها بالمسؤولية. وقررت فرنسا من جانبها في شباط/فبراير ١٩٩٦، بعد إعلانها عن وقف إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب من أجل تصنيع الأسلحة النووية، إقفال وتفكيك منشآتها المخصصة لإنتاج مثل هذه المواد في بويرلات وماركول. وقد شرعت بلادي بفعالية منذ ذلك الوقت في عملية التفكيك المتواصلة إلى اليوم. وهذه المهمة معقدة وطويلة ومكثفة وسوف تستغرق عدة سنوات إضافية. وبلدي هو الوحيد الذي شرع في هذا العمل من بين القوى النووية. ولم تعد فرنسا تمتلك أي منشآت لإنتاج المواد الانشطارية من أجل تصنيع الأسلحة النووية أو أية وسائل تفجير نووية أخرى.

وكما بيّنا في هذا المحفل من قبل، فقد أقرت فرنسا في عام ٢٠٠٤ استعراضاً وطنياً يتعلق بمسألة "وقف الإنتاج". وكانت النتيجة إعادة تأكيد اهتمامنا بإجراء مفاوضات حول "وقف الإنتاج" في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وكما كان عليه الحال في عام ١٩٩٥، بالنسبة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يظل "وقف الإنتاج" في الوقت الراهن واحداً من العنصرين اللذين لهما صلة وثيقة بالوضع الحالي على وجه الخصوص في عملية نزع السلاح النووي على المستوى المتعدد الأطراف، أما العنصر الثاني فهو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأود تذكيركم بأن فرنسا، الوفية بالتزاماتها، قد صوتت لصالح قرار "وقف الإنتاج" الذي اتخذته الجمعية العامة

للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين. ومع ذلك، يجب التسليم بأن قيمة معاهدة "وقف الإنتاج" فيما يتصل بعدم الانتشار قد تراجعت منذ إقرار مجموعة الضمانات ٩٣ + ٢ ووضع البروتوكولات الإضافية كمعيار للتحقق، لا سيما في الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية. بيد أن "وقف الإنتاج" يظل وثيق الصلة فيما يتعلق ببعده المتعلق بزرع السلاح النووي ولا تزال بلادي ملتزمة به.

وأخيراً، وبينما كنا نحاول جاهدين ترجمة الأولوية التي تعطيها بلادي لبدء المفاوضات إلى واقع عملي من خلال مؤتمر نزع السلاح، فإن وفد بلادي يرى أن الصياغة التي وردت مؤخراً في ورقة "مادة للتفكير" التي اقترحتها السفير كريس ساندرز تتطلب المزيد من التطوير. أما فكرة إمكانية بدء المفاوضات من دون شروط مسبقة التي طرحها أمام هذا المحفل أكثر المتحمسين في الدفاع عن "وقف الإنتاج"، فنعتقد أنها تُعد نهجاً واعداً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة لوفد جنوب أفريقيا والسفيرة متشالي.

السيدة متشالي (جنوب أفريقيا) (الكلمة بالإنكليزية): خلال عام ٢٠٠٤ ساد رأي عام في هذه القاعة مفاده أن مسألة المواد الانشطارية قد حان موعد التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. وقد لقي ذلك الرأي تأييداً من إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في العالم في مجال محادثات نزع السلاح، وعدم الانتشار، والحد من التسليح. وأعطانا ذلك الأمل في أن قضية وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية سوف تجد القيادة والدعم السياسيين المطلوبين خلال عملية التفاوض.

وتعاملت جنوب أفريقيا مع هذا الأمر بجدية لأنه كان بمثابة المؤشر على أن حظر إنتاج المواد الانشطارية يمثل هاجساً بالنسبة للمجتمع الدولي بشكل عام. وقد عزز ذلك اعتقاد جنوب أفريقيا بأن وضع معاهدة لحظر المواد الانشطارية سوف يعزز السلم والأمن الدوليين بصورة لم يسبق لها مثيل وسوف تقربنا من العيش في عالم خال من الأسلحة النووية. والبيانات التي أدلى بها في هذه القاعة بشأن المواد الانشطارية طمأنتنا من جديد بأن جهودنا، مثل تقديم ورقة عمل تتعلق بـ "النطاق والشروط المحتملة لوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية"، لم تذهب سدى. كما بدأنا أيضاً ندرك القيمة المضافة للدعم الذي قدمناه لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٨ لام الذي دعا إلى إجراء مفاوضات بشأن وضع "معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى". وبعد ذلك، منحت جنوب أفريقيا دعمها التام للأنشطة التي تمت في إطار مؤتمر نزع السلاح ومعاهدة منع الانتشار متابعة للقرار ٧٥/٤٨ لام.

ولكن سرعان ما تبددت آمالنا عندما أبلغنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد استكملت في عام ٢٠٠٤ استعراضاً كان استنتاجه الرئيسي أن التحقق الفعلي من معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية أمر لا يمكن التوصل إليه. وترى جنوب أفريقيا أن هذا الاستنتاج الأحادي الجانب يعد انتكاسة كبيرة ويقف حجر عثرة في طريق بدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وتعتقد جنوب أفريقيا أنه كان ينبغي السماح للمجتمع الدولي بالتوصل إلى هذا الاستنتاج بصورة جماعية على طاولة المفاوضات بدلاً من استخدامه كشرط مسبق لبدء المفاوضات.

إن عدم إحراز تقدم باتجاه إجراء مفاوضات لوضع معاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها بصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل تصنيع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى يُعد مصدر قلق كبير لوفد بلادي. وتعارض جنوب أفريقيا التركيز على أهداف عدم الانتشار في معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تمنع فقط إنتاج هذه المواد في المستقبل. وتعتقد جنوب أفريقيا أن معاهدة حظر المواد الانشطارية ينبغي أن تكون بمثابة إجراء غير تمييزي لتزع السلاح وفق ما يدعو إليه القرار ٧٥/٤٨ لام. وفي هذا الصدد، ينبغي للمعاهدة المُزمعة أن تشمل المخزون الموجود حالياً من المواد الانشطارية فضلاً عن إنتاجها في المستقبل. وهذه القضية وغيرها من القضايا العديدة التي لم أشر إليها تحديداً اليوم تبين الحاجة إلى المعالجة الجادة للاختلافات الأساسية المُلققة مثل نطاق المعاهدة، وقوائم الجرد الواجب إدراجها، وتعريف ما يعتبر مادة انشطارية، وأنواع تدابير التحقق والضمانات المطلوبة.

إن جنوب أفريقيا، وبفضل خبرتها التاريخية الفريدة فيما يتعلق بتدمير البرنامج النووي المحدود لنظام الفصل العنصري، وتحقيق الاستكمال الذي أجرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد اكتسبت قدراً من بعد النظر العملي الذي قد يكون مفيداً للمجتمع الدولي. وكما فعلنا في المرات السابقة خلال مناقشة هذه المسألة، أود أن ألفت انتباهكم إلى ورقة العمل المقدمة من جنوب أفريقيا في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٢ التي تحمل الرمز CD/1671 والتي تم توزيعها كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام، يظل وفد بلادي على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الوفود الأخرى بغية التفاوض في معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية نعتقد أنها ستخطو بنا خطوة أخرى إلى الأمام باتجاه القضاء التام على الأسلحة النووية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلت به. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين السفير هو.

السيد هو (الصين) (الكلمة بالصينية): لقد دار نقاش مستفيض في إطار المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة عن مسألة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأود اليوم أن أدلي بدلوي فيما يتعلق ببعض القضايا الرئيسية. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تسعى إلى الحد من التحسين النوعي للأسلحة النووية، بينما تحاول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وقف تطويرها من حيث الكم، وذلك بوصفهما المهمتين الأساسيتين في عملية نزع السلاح النووي. وهما وجهان لعملة واحدة. والخطوة المنطقية التالية عقب إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي أن تكون التفاوض بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مع إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا تزال الصين تدعم المساعي الرامية إلى تحقيق هاتين المهمتين الأساسيتين وأهدافهما، وهي بذلك تساند إجراء مفاوضات لوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية كجزء من برنامج العمل الشامل لمؤتمر نزع السلاح.

والسؤال المطروح هو لماذا لا يمكن بدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية؟ والفهم السائد هو أن سبب الجمود هو وقوع هذه المعاهدة رهينة للربط بينها وبين عدة مواضيع مختلفة مثل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونحن لا نتفق مع وجهة النظر هذه. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح، أن يبدأ العمل الجوهرى المتعلق بالقضايا الرئيسية للأمن والاستقرار الدوليين. إن أهمية وإلحاح نزع السلاح النووي، ومنع سباق التسلح في الفضاء

الخارجي، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ووضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، قد أصبحت أكثر وضوحاً مع سلسلة التطورات التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية خلال السنوات الأخيرة. وفي واقع الأمر، تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في كل سنة يطلب بالتحديد أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بالعمل أو التفاوض بشأن هذه القضايا. ونظراً لتباين أولويات مختلف الأعضاء، فإن الطريقة المثلى للتعبير عن المشاكل هي استئناف العمل في مؤتمر نزع السلاح وتناول هذه القضايا في وقت واحد. إن اقتصر البعض على انتقاء بنود مثيرة للقلق بالنسبة لهم دون غيرها، مع رفض النظر في البنود ذات الأولوية العالية بالنسبة للآخرين، أو تجاهل اقتراح يتعلق ببرنامج العمل ويحظى بتوافق آراء عريض، أو تضمين القائمة أمراً غير مقبول بالنسبة للعديد من الجهات الأخرى، لا يساعد في عمل مؤتمر نزع السلاح. وذلك هو السبب الرئيسي وراء الإخفاق في بدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

فما الذي يمثل يا ترى الولاية الملائمة فيما يتعلق بالتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية؟ إن تقرير شانون الذي أقره مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩٥ يعرّف الولاية بأنها إجراء مفاوضات لوضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً بصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل تصنيع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى. وأصبحت القضية التي تُناقش بحماسة في الوقت الراهن هي ما إذا كانت هذه الولاية لا تزال قابلة للتطبيق اليوم. وإلى جانب الجهات التي تساند الولاية الواردة في تقرير شانون، يرغب البعض في أن يجري مؤتمر نزع السلاح مفاوضات حول وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من دون تحقق. ويفضل البعض الآخر وضع معاهدة غير تمييزية وقابلة للتطبيق عالمياً من دون أي شروط مسبقة مع وضع الولاية الواردة في تقرير شانون في الاعتبار. ويشعر بعض الأعضاء بأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية يجب أن تكون قابلة للتحقق، بيد أنهم يحتجون بأن قضية التحقق يمكن التعامل معها خلال سير المفاوضات ولا ينبغي أن تكون شرطاً مسبقاً لبدء المفاوضات. وثمة آناس أيضاً من يساند وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تعالج قضية المخزونات. وتبين كل هذه الأمور التباين الحاد في وجهات نظر الأعضاء حول ولاية التفاوض على وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

إن تقرير شانون لم يتم التوصل إليه بسهولة: فقد تمخض عن مفاوضات شاقة، وهو بمثابة القاسم المشترك بين جميع المصالح المعنية ويمثل توازناً دقيقاً بين مصالح جميع الأطراف. وانضمت الصين إلى توافق الآراء حول قرار وضع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية الذي أقرته الجمعية العامة عام ١٩٩٣ في دورتها الثامنة والأربعين، كما وافقت الصين على جميع القرارات الأخرى التي أقرتها الجمعية العامة منذ ذلك التاريخ فيما يتعلق بهذا الأمر. وما زلنا نقر بأن مؤتمر نزع السلاح يتعين عليه إجراء مفاوضات على أساس الولاية الواردة في تقرير شانون، ونعتقد أن النهج السليم لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن يكون إقرار صك قانوني يتم التوصل إليه من خلال التفاوض. ونأمل في نفس الوقت أن تتناول المفاوضات المستقبلية قضية المخزونات.

وهل ينبغي أن تتضمن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية بنوداً تتعلق بالتحقق؟ إن أهمية التحقق المتعدد الأطراف والحاجة إليه فيما يتصل بخفض ونزع السلاح واجهت تحديات خلال السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، ورد أنه يجب إجراء مفاوضات لوضع معاهدة من دون تحقق نظراً لعدم وجود وسائل فعالة للتحقق. ويعد التحقق مسألة معقدة للغاية. وهو يتناول قضايا مثل ما إذا كانت المعاهدة المقبلة تقتضي التحقق، وإذا كان الأمر كذلك، فما هو نوع التحقق؟ وإذا لم تكن هنالك حاجة للتحقق فكيف

يتسنى لنا أن نعالج في إطار المعاهدة مسائل مثل التعريف، والإقرار، وتدابير تسوية النزاعات وبناء الثقة؟ وعلاوة على ذلك، وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أوسع، فإن الدور الذي يلعبه التحقق في الجهود المستقبلية للحد من السلاح النووي ونزعه يتطلب التفكير الجاد من الجميع. وعليه، من الضروري التعامل مع مسألة التحقق من معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية بحذر ودراسته بعناية مع إيلاء الاهتمام لوجهات نظر جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الاعتبارات المحددة للذين يؤيدون وضع معاهدة من دون تحقق.

وتساند الصين فكرة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بإقرار برنامج عمل شامل ومتوازن بشكل عام يتضمن العمل الجوهري فيما يتعلق بقضية نزع السلاح النووي، ومنع وقوع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. ونأمل أن تتحلّى جميع الجهات المعنية بالإرادة السياسية وأن تضع هذا البرنامج على وجه السرعة حتى تعود الحياة إلى مؤتمر نزع السلاح فيتمكن من مباشرة العمل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لممثلة بيرو التي ستدلي ببيان نيابة عن مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. السفيرة أستيتي رودريغيز.

السيدة أستيتي رودريغيز (بيرو) (الكلمة بالإسبانية): إن وفود الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك، الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، ترغب في الإدلاء بالبيان التالي. إن بلداننا دول أطراف في الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بتزع السلاح ومنع الانتشار، وعلى هذا الأساس، نجدد هنا التزامنا بالولاية الممنوحة للمحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. إن معاهدة ثلاثيلوكو التي أقامت أول منطقة مأهولة خالية من الأسلحة النووية تشكل إسهاماً هاماً من منطقتنا من أجل السلم الدولي والأمن والاستقرار الدوليين.

ونحن نشعر بالقلق إزاء غياب المفاوضات الموضوعية الذي أضرب بهذا الحفل لأكثر من ثماني سنوات. كما أننا على اقتناع بأن الإسهامات الفردية والجماعية مثل تلك التي قدمها فيما سبق السفير أمورييم واقتراح السفراء الخمسة، التي لا تزال تحظى بمساندة قوية، تشكل أساساً جيداً للتوصل إلى برنامج عمل موضوعي. كما نعتقد أن المبادرات مثل تلك الواردة في ورقة "مادة التفكير" التي قدمها السفير ساندرز الممثل الدائم لهولندا، تشكل أيضاً نوعاً من الإسهام من أجل تحقيق أهداف مؤتمر نزع السلاح.

إن إقرار برنامج عمل ينبغي أن يتضمن العناصر الأربعة التي رأت الوفود أنها تشكل أولوية: وهي نزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية. وفي هذا الصدد، تعتبر وفود بلداننا أن ولاية اللجنة المخصصة لتزع السلاح النووي ينبغي أن تكون النظر في بدء المفاوضات الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية. ومع ذلك، نوافق على الولاية الواردة في اقتراح مجموعة السفراء الخمسة من أجل التوصل إلى اتفاق على برنامج العمل. ونحن على اقتناع بأن أي صك مستقبلي يتعلق بالمواد الانشطارية ينبغي أن يتضمن آلية للتحقق وهي عنصر أساسي في أي اتفاق يتعلق بتزع السلاح ومنع الانتشار. ومع ذلك، ومن أجل

التمكن من تشكيل اللجان المختصة الأربع بسرعة، فإن بلداننا ستكون على استعداد للنظر في إمكانية تعديل ولاية شانون بقدر ما يمكن أن يساعد ذلك على تحقيق توافق الآراء اللازم لإنهاء الجمود الذي أصاب عملنا.

ونأمل أن يصبح هذا التعبير عن المزيد من المرونة متبادلاً مع الوفود التي لم تعبر بعد عن مساندتها لاقتراح السفراء الخمسة، ولم تقدم أي اقتراحات لتعديله بما يمكنها من الانضمام إلى توافق الآراء.

وتعد دول منطقتنا شاهداً على مزايا الاستقرار الإقليمي والعالمي الذي يتيح الانضمام التام لأهم الصكوك المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، مثل معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة تلاتيلوكو. وذلك هو السبب الذي يجعلنا نؤكد استعدادنا للحوار والدعوة إلى قدر أكبر من المرونة. كما نضع إرادتنا السياسية خلف أي جهود ترمي إلى استئناف العمل الجوهرى لهذا المؤتمر. وهذه الرسالة التي نوجهها متجذرة في قناعتنا الراسخة بأن تعدد الأطراف يعود بالنفع على السلم والأمن الدوليين، وفي التزام بلداننا بتعزيز محافل منع الانتشار ونزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة بيرو على البيان الذي أدلت به. وأود إعطاء الكلمة الآن لممثل ألمانيا السفير هايتزبيرغ.

السيد هايتزبيرغ (ألمانيا) (الكلمة بالإنكليزية): لقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ القرار ٧٥/٤٨ لام وصادقت على إجراء مفاوضات "في المحفل الدولي الأنسب من أجل وضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل تصنيع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى".

ومنذ اتخذ هذا القرار الهام، جُددت في عدة مناسبات ولاية إجراء مفاوضات حول وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

ومع ذلك، تُعلن ألمانيا مع الأسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يشرع بصورة فعلية على الإطلاق في إجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. والسبب في ذلك لا يعود إلى عدم وثاقة الصلة بالمعاهدة، بل نعتقد، على عكس ذلك، أن سبب المأزق الذي وصلت إليه المفاوضات المتعلقة ببدء المفاوضات هو وثاقة الصلة بهذه المعاهدة.

إن معاهدة عدم الانتشار، التي تضم ١٨٨ دولة طرفاً، تُعد بحق معاهدة عالمية. وقد أسهمت بصورة رئيسية في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. بيد أن الماضي القريب قد بيّن وجود أوجه قصور خطيرة في نظام المعاهدة، فقد حدثت حالات عدم امتثال. ومن شأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية تحديد عدد منشآت معالجة المواد النووية ووضعها تحت نظام تفتيش لتقلل بذلك من احتمالات عدم الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار.

وعليه، فإن حظر الإنتاج سوف يشكل عنصراً حيوياً لإيجاد آلية متعددة الأطراف وفعالة لنزع السلاح ومنع الانتشار ومن شأنها أن تسد الثغرة الموجودة في النظام القائم. وتُعد معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية تعديلاً منطقياً وضرورياً لمعاهدة عدم الانتشار ولمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن الإخفاق التام في إحراز أي تقدم في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية كان سببه ولا يزال افتقار الدول المشاركة للإرادة السياسية وليس مؤتمر نزع السلاح في حد ذاته. ولا تزال ألمانيا من جانبها تعتقد أن تقرير المنسق الخاص والولاية التي تضمنها هما الأساس للموسم لبدء المفاوضات.

ومع ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لأي مفاوضات أخرى متعددة الأطراف، ينبغي بدء المفاوضات حول وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من دون شروط مسبقة - سواء كان ذلك فيما يتعلق بما يجب التفاوض عليه أو النتيجة المتوقعة أو المطلوبة. ولا ينبغي منع أي وفد من طرح القضايا المثيرة للقلق مثل نطاق المعاهدة، والمخزونات، والإنتاج المستقبلي، وإدارة المواد الانشطارية. بيد أن هذا المبدأ لا ينبغي أيضاً أن يمنع الأطراف المتفاوضة من تكوين فكرة محددة حول طبيعة ومحتوى المعاهدة المراد وضعها. والمطلوب من جميع الشركاء إبداء المرونة منذ بداية المفاوضات بل وحتى قبلها، أي منذ الآن.

واسمحوا لي أن أركز على اثنين فقط من أكثر المناقشات تعارضاً وهما نطاق المعاهدة وضرورة أو إمكانية وضع نظام تحقق.

إن المواقف متباينة فيما يتعلق بإدراج المخزون الموجود حالياً من المواد النووية. والمواقف الخاصة في هذا الشأن تُلهمها الشواغل المتعلقة بالخصوصية التجارية، والرغبة في دفع قضايا نزع السلاح النووي إلى الأمام، وفهم المصالح الأمنية الوطنية والإقليمية.

وإدراج المخزونات في معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية له مزاياه. فهو يضمن أكبر قدر من الشفافية والمساءلة بل وحتى اللارجعية؛ ومنع الانتشار بصورة فعالة ليس فيما يتعلق بنقل المواد النووية داخل الدول أو فيما بينها فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بسرقتها؛ ومنع إعادة تخصيص المواد الانشطارية من الأغراض العسكرية إلى الأغراض المدنية.

أما عدم إدراج المخزونات فليس خالياً من المزايا. فهو سوف يؤدي على الأرجح إلى تسريع المفاوضات وتبسيطها، وتقليل تكاليف الرصد، ويجعل إنفاذ المعاهدة أيسر من الناحية التقنية، وتفادي المشاكل العملية الكبيرة عند حصر أرقام الإنتاج بصورة دقيقة.

وبصرف النظر عما إذا كانت الكميات المخزونة مدرجة منذ البداية أم لا، فمن الواضح أن الهدف الرئيسي للمفاوضات ينبغي أن يكون الحيلولة بصورة فعالة دون زيادة الكميات المكدسة من المواد النووية التي تستخدم للأغراض العسكرية. وعليه، ينبغي أن يشمل نطاق المعاهدة في المقام الأول حظر الإنتاج المستقبلي للمواد النووية التي تستخدم بصورة مباشرة في تصنيع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. ويشمل ذلك، وفق التعريف الذي أوردته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المواد النووية التي يمكن أن تستخدم في تصنيع وسائل تفجير نووية من دون أن تحتاج إلى المزيد من التحويل أو المزيد من التخصيب. ويشمل ذلك مادة البلوتونيوم التي تحتوي أقل من ٨٠ في المائة من البلوتونيوم ٢٣٨، واليورانيوم عالي التخصيب واليورانيوم - ٢٣٣. كما تدخل ضمن هذه الفئة المركبات الكيميائية المشتملة على مثل هذه المواد، والبلوتونيوم الموجود في عناصر الوقود المستنفد. ولا يزال يُسمح بتصنيع المواد التي تستخدم للأغراض المدنية، ما يسمى "الأغراض المعروفة"، التي تشمل أيضاً التخزين النهائي أو إنتاج الوقود النووي لدفع السفن. كما ينبغي أن تشمل المعاهدة حظر إعادة الاستخدام

العسكري للمواد الانشطارية الناتجة عن نزع السلاح التي أُعيد تخصيصها للأغراض المدنية، وحظر تحويل المواد الانشطارية ذات الطابع المدني لتصنيع أسلحة نووية أو وسائل تفجير نووية أخرى أو غير ذلك من الأغراض العسكرية.

ويتعين على الدول الأطراف أن تلتزم بالعمل الجاد من أجل تحقيق أعلى درجة ممكنة من الشفافية، وذلك قبل كل شيء، من خلال الإبلاغ عن مخزوناتهما المدنية والعسكرية على حد سواء، وإعلان استعدادها السياسي لخفض المزيد من مخزوناتهما العسكرية في المستقبل، إذا كانت لديها أية مخزونات.

وترتبط المسألة الثانية، وهي التحقق، ارتباطاً وثيقاً بنطاق المعاهدة. فوجود آلية رصد فعالة يساهم في جعل المعاهدة تتسم بالشفافية. ومن الضروري أيضاً تحديد أي فعل يشكل عدم امتثال. وعليه فإن التحقق بصورة فعالة عنصر جوهري لأي معاهدة متعددة الأطراف لتزع السلاح وعدم الانتشار، ويوفر الأساس لبناء الثقة بين الأعضاء بحيث يضمن الامتثال لأحكام المعاهدة.

كما أن حصر المواد النووية بشكل دقيق يمكن أن يواجه مشاكل عملية كبيرة تتزايد بازدياد كمية المواد النووية. وكلما كانت آلية التحقق أكثر تفصيلاً كلما أصبحت بالضرورة أكثر تعقيداً. ولا يجب التقليل من شأن الزيادات اللاحقة في تكاليف التحقق. بيد أن هذه المسائل هي تقنية إلى حد كبير ويمكن أن توجد لها حلول تقنية. ونظام التحقق الموضوع وفق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (INFCIRC 153 and INFCIRC 540) يعد الدليل الحي على هذا الافتراض.

إن نطاق حدود التحقق لا يمكن أن يُعرف ما لم يُحدد نطاق المعاهدة. والمفاوضات المتعلقة بكيفية التغلب على المشاكل التقنية المحتملة بأقل تكلفة، يمكن فقط أن تجري على أساس التعريف الدقيق للمواد والمنشآت والأعمال التي يجب التحقق منها. ولا يمكن إعطاء إجابة نهائية فيما يتعلق بإمكانية التحقق من المعاهدة أو عدمه طالما لم يُحدد نطاقها.

وانسجاماً مع الموقف المشترك الذي تبناه الاتحاد الأوروبي في مؤتمر الاستعراض السابع لمعاهدة عدم الانتشار، تدعو ألمانيا مؤتمر نزع السلاح مجدداً إلى "الشروع فوراً في أقرب وقت في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تكون غير تمييزية وقابلة للتطبيق عالمياً، وذلك من دون شروط مسبقة مع مراعاة تقرير المنسق الخاص والولاية التي يتضمنها". كما ينبغي أن نناقش المشاكل التي تواجه معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية على أمل إيجاد حلول لها في إطار المفاوضات ومن دون شروط مسبقة، كما يتعين علينا عدم الامتناع عن بدء هذه المفاوضات بسبب المناقشات الدائرة حول المشاكل التي قد نواجهها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمة التي أدلى بها. وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا، السفير ماير.

السيد ماير (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): إن البند المتعلق بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية يُعد الأكثر تقدماً والأكثر قابلية للتفاوض في برنامج العمل المقترح. ونرى أن هذا الوضع لم يتبدل. وتظل المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أعلى أولويات كندا فيما يتصل بمؤتمر نزع السلاح، ونحن ننتظر بفارغ الصبر بدء المفاوضات.

إن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية سوف تكون ذات قيمة عالية. وقد أقرت أهميتها وأولويتها في الوثائق الختامية لمؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقدين عام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وكما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستمنع زيادة انتشار أو تعزيز الأسلحة النووية من خلال حظر إجراء تجارب بواسطة التفجير، فإن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية ستوقف إنتاج المواد الانشطارية اللازمة بالأساس لإنتاج مثل هذه الأسلحة. وليس من باب الصدفة أن تأتي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية في المرتبتين الأولى والثالثة من الخطوات العملية الثلاث عشرة لترع السلاح الواردة في نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي انعقد عام ٢٠٠٠. كما أن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية ستساهم بصورة كبيرة في عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما في ضوء الشواغل الحالية، وذلك من خلال خفض الإمداد بالمواد الانشطارية التي قد تكون عرضة للوقوع في أيدي الإرهابيين. ويشترك المجتمع الدولي على نطاق واسع في جميع هذه الأهداف. ولذلك نأمل أن تبدأ المفاوضات بشأن هذه المعاهدة هنا في إطار مؤتمر نزع السلاح.

إن بدء المفاوضات حول معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية كجزء من برنامج عمل متوازن سوف يتطلب الالتزام والمرونة من قبل جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، استحووا لي أن أذكر بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية كندا أمام مؤتمر نزع السلاح في ١٤ آذار/مارس. فقد أشار الوزير بيتيغرو إلى أن كندا لا تزال على اقتناع بأن الولاية الواردة في تقرير شانون تظل هي الأساس الأفضل لبدء المفاوضات. ومع ذلك، وبالنظر تحديداً إلى أن كندا ترغب في أن تبدأ المفاوضات بدلاً من الجدال بلا نهاية حول الأسس الجوهرية لأي ولاية يعينها، فقد أشار في ذلك الوقت إلى أننا على استعداد للتخلي بالمرونة من أجل الدخول في مفاوضات بخصوص وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. فتلك المفاوضات هي المجال الذي ينبغي أن تُبحث فيه جميع الجوانب المتعلقة بهذه المعاهدة، بما في ذلك التحقق منها بصورة فعالة. كما تحدّى مؤتمر نزع السلاح مُصرّحاً بأن كندا سوف تكون "على استعداد لطرح أفضلياتها جانباً من أجل بدء مفاوضات حقيقية، وهي تطلب إلى الآخرين التخلي بنفس القدر من المرونة لكي يبدأ العمل".

وبالطبع فإن هذا الاقتراح قُدّم على افتراض أن مفاوضات معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية هي جزء من برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح يكون متوازناً بشكل عام ويتضمن أيضاً لجناً مختصة لمناقشة نزع السلاح النووي، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية. وقد سنحت الفرصة خلال الشهور المنصرمة للتفكير في هذه القضايا، ولهذا يهمني أن استمع إلى آراء أعضاء مؤتمر نزع السلاح الآخرين فيما يتعلق بكيفية تحلّيهم بنفس القدر من المرونة من أجل التقدم باتجاه تحقيق هدف الوصول إلى برنامج عمل يحظى بتوافق الآراء.

وبانتظار إقرار برنامج العمل المنشود، أكرر التأكيد اليوم على اقتراح قدمه وفد بلادي في أيار/مايو من العام الماضي حول كيفية بدء النظر، حتى قبل بداية المفاوضات، في قضايا تتعلق بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية معروفة بتعقدها وغالباً ما هي تقنية إلى حد كبير. ويتمثل ذلك الاقتراح في تشكيل فريق خبراء معني بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. والجمع بين هؤلاء الخبراء سوف يوفر محفلاً ذا قيمة عالية يبدأ فيه النظر في عدد من القضايا الرئيسية المتصلة بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، مثل نطاق المعاهدة والتحقق منها. وقد سبق استخدام هذا النهج بنجاح في مفاوضات أخرى، بما في ذلك مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي اضطلع بها هذا المحفل نفسه. ونحن نحث مجدداً على النظر في هذا الأمر بجدية هنا.

وإذا استمر عجز مؤتمر نزع السلاح عن الاتفاق في وقت قريب على برنامج عمل يتضمن إجراء مفاوضات لوضع معاهد لحظر إنتاج المواد الانشطارية، فسوف نكون بحاجة إلى النظر في بدائل أخرى تكون متعددة الأطراف من أجل التفاوض على وضع هذه المعاهدة. ونظراً إلى استمرار المأزق الذي يمر به هذا المؤتمر، لا بد لنا من أن نكون أكثر دراية بهذا الخيار، وإن لم يكن خياراً مستساغاً بشكل خاص في رأينا.

وختاماً، دعونا نأمل أن يساعد تبادل وجهات النظر الذي تم هذا اليوم على إيجاد الإرادة الضرورية لدى عواصم بلداننا بغية مساعدتنا على بدء المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية كجزء من برنامج عمل متوازن لمؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا، السفير كوفلي.

السيد كوفلي (نيوزيلندا) (الكلمة بالإنكليزية): كما صرح وفد بلادي خلال جلستنا العامة السابقة، فنحن نعلق أهمية كبيرة على بدء المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وقد دأبنا على ذلك منذ سنوات عديدة. وأذكر عنصر الوقت لسببين.

أولاً، عندما وضعت ولاية شانون في عام ١٩٩٥ بمهمة ومهارة، فإنها تصوّرت بوضوح أن تكون هنالك آلية للتحقق من هذه المعاهدة، وتلك مسألة ذات أهمية جوهرية بالنسبة لوفد بلادي.

ثانياً، مما لا شك فيه أن مخزون المواد الانشطارية لبعض الدول الحائزة عليها قد ازداد، وربما بصورة كبيرة، خلال السنوات العشر التي انقضت منذ ذلك الوقت. وبالنظر لهذه المدة الزمنية التي مرّت، هل يمكننا التفكير في إمكانية أن تستبعد الولاية المتعلقة بالتفاوض لوضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية المخزون الموجود حالياً فضلاً عن افتقارها لخاصية التحقق؟

يشعر وفد بلادي بأسف عميق إزاء هذا التراجع في الطموحات، لا سيما وأن ذلك يحدث في وقت يسوده قلق عميق إزاء مخاطر انتشار الأسلحة النووية والإرهاب.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه ليست هي التضحية الوحيدة التي يُطب منا تقديمها من أجل تأمين التوصل إلى توافق في الآراء حول وضع برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح. وكما ذكرنا الخميس الماضي، فإن السعي لتحقيق توافق آراء قد يستلزم أيضاً التعامل مع نزع السلاح النووي بطريقة لا تشمل التفاوض بشأن التدابير الفعالة التي تشكل جزءاً من الالتزام الوارد في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وهي التدابير التي يسعى وفد بلادي بحرص لتحقيقها.

وعند تقييم مقبولية ورقة "مادة التفكير" كأساس للتوصل إلى حل وسط فيما يتعلق ببرنامج العمل، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على التفكير بعناية فائقة في المجال الواسع الذي تراجعنا فيه من طرف واحد في دينامية مؤتمر نزع السلاح التي طال أمدها وازداد احتمال العجز عن المحافظة عليها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة، السفير فريمان.

السيد فريمان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبتكم ومخاطبة الزملاء في مؤتمر نزع السلاح حول موضوع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية.

إن المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية هي من التطلعات التي لطالما راودت المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وكثيراً ما أعرب عنها بجلاء. وكما ذكر آنفاً هذا الصباح زميلنا ممثل الصين، فإن الخطوة المنطقية التالية في عملية نزع السلاح ستكون إجراء مفاوضات لوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وسيكون التفاوض بشأن هذه المعاهدة وإبرامها مساهمة قيمة في الأمن الدولي.

وأود اليوم أن أصرح بإيجاز مرة أخرى بأن المملكة المتحدة على استعداد الآن لبدء مفاوضات مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية من دون شروط مسبقة. وذلك هو الالتزام الذي أعربنا عنه بوضوح وصدق في المناقشة العامة التي جرت خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي انعقد الشهر الماضي.

ويظل إجراء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية من التطلعات الرئيسية والأولويات العليا للمجتمع الدولي. إن التوصل إلى مثل هذه المعاهدة سيبين الحد الأقصى من الأسلحة النووية والمواد الانشطارية التي يمكن استخدامها وسيمهد الطريق لخفض المزيد منها مستقبلاً.

وبكل المقاييس، حان الوقت للتفاوض في معاهدة لحظر المواد الانشطارية. والإحفاق في الأخذ بهذه الحقيقة وفي بدء المفاوضات لبلوغ هذه الغاية سيكون بمثابة تقصير في أداء الواجب. والمجتمع الدولي يريد متناً، في هذا المحفل، إجراء مفاوضات حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ويصعب على من هم خارج جدران هذه القاعة المهيبة فهم ما الذي يمنعنا من القيام على وجه السرعة بما هو مطلوب.

إن التفاوض بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لا يعني إنكار الحاجة التي يشعر بها الكثيرون في هذه القاعة لمعالجة قضايا أخرى ذات اهتمام خاص بالنسبة لهم. وعلى النقيض من ذلك، نحن نقر ونعترف بالاهتمام الخاص لشركائنا في مؤتمر نزع السلاح. وبمثل هذه القضايا. وتتعامل مع شواغلهم وأهدافهم في هذا الصدد بما يستحقه ذلك من الجدية والاحترام. ولا ندعي احتكار الحكمة في مجال نزع السلاح، أو المجال النووي أو خلافه. ونسعى بصدق وجدية إلى تحقيق الأمن، شأننا في ذلك شأن الزملاء الآخرين. ونعترف بطبيعة الحال بضرورة الإصغاء إلى وجهات نظر الآخرين كما نأمل ونتوقع منهم الإصغاء إلى الحاجات والشواغل الأمنية التي نشعر بها.

ونعرب عن الأسف العميق من أن الجهود المتلاحقة التي بذلت بغية الاتفاق على برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح أصبحت غارقة في الخلافات الإجرائية. يجب أن نغيّر مواقفنا تجاه مؤتمر نزع السلاح من خلال تغيير موقفنا من العمل الذي يجب أن نشرع فيه.

ومنذ فترة ليست بالبعيدة، حاول سفير هولندا وزميلنا سفير نيوزيلندا الذي خلفه على منصب الرئاسة الذي تشغلونه بدوركم الآن، إيجاد أساس ممكن لوضع برنامج عمل. وقد حاولا التعرف من خلال ذلك على حقيقة ما يريده أعضاء مؤتمر نزع السلاح، آخذين في الاعتبار وجهات النظر المعروفة للآخرين بشأن ما قد يكون ممكناً. علماً بأن فن الدبلوماسية هو فن الممكن. وحاول زميلانا الهولندي والنيوزيلندي بلوغ ما رأيا أنه يمثل حدود الممكن في ذلك الوقت.

ونحن نرحب بورقة "مادة التفكير" التي كانت لب هذه الجهود التي بذلها رؤساء مؤتمر نزع السلاح مؤخراً. إن ورقة "مادة التفكير" تأخذ في الاعتبار مختلف التطلعات والشواغل من دون أن تصرف النظر عن القضايا والرؤى على الأمدين القصير والطويل. وتُعد محاولة إيجاد مخرج مساهمة إيجابية وواعدة في جهودنا الجماعية.

والمملكة المتحدة لا تخشى الحوار بشأن الطريقة المثلى لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل. وعلى النقيض من ذلك نرحب بالحوار، غير أننا نريد أن يكون الحوار صادقاً وواقعياً ومفيداً. ونحن على استعداد لمناقشة القضايا ذات الاهتمام بالنسبة لنا وللشركاء في مؤتمر نزع السلاح، وسنرحب بإجراء مفاوضات عندما يوجد موضوع جاهز للتفاوض. ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية هي القضية التي يتضح تماماً أنها جاهزة للتفاوض. إن هذه المعاهدة التي طالما تمت المطالبة بها ولا تزال جديرة بأن تُنجز يمكن أن تساهم في تحقيق المتطلبات الأمنية لنا جميعاً. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة ملتزمة على الدوام بالتحقق الفعال من صكوك الحد من التسليح، فإن المدخل الأول هو الشروع في المفاوضات. ولا ينبغي استبعاد أي شيء من المفاوضات، بما في ذلك التحقق. وعلى الرغم من الملاحظات التي أبدتها سفيرة جنوب أفريقيا في هذا الشأن، لم يضع أحد، حسب علمي، شروطاً مسبقة لبدء المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. لكن لا بد لنا من أن نبدأ، وإذا أمكن تحقيق هذا الهدف الفوري، فسوف نحتاج إلى الالتزام بإجراء مفاوضات من دون شروط مسبقة لوضع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. وسوف نحتاج إلى التركيز ولكن ليس على الصعوبات التي ذكرها سفير باكستان تحديداً هذا الصباح من وجهة نظر بلاده ويبدو في بعض الأحيان أنها تؤدي فقط إلى تأجيل إجراء المفاوضات - بل ينبغي بالأحرى التركيز على بدء المفاوضات التي يمكن خلالها طرح جميع القضايا.

إن المفاوضات بشأن وضع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية قد تأخرت كثيراً. ويبدو بالنسبة لنا أن ورقة "مادة التفكير" هي مسعى حقيقي للاستجابة بفعالية للطلب المقدم إلى هذا الحفل بالبدء في المفاوضات من دون المزيد من التأجيل. والسفير ساندرز، بوصفه مؤلف ورقة "مادة التفكير" أخبر المؤتمر الأسبوع الماضي في ملاحظاته التوديعية أن هذه الورقة قد تحتاج لبعض التعديلات، وفي اعتقادي أن ما كان يدور بخلده هو الإعلان بشكل صريح عن الشروع "من دون شروط مسبقة" في المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. ولكننا نرى أن تلك الورقة تتيح فرصة حقيقية للتقدم والوصول إلى سبيل يحظى بتوافق الآراء من أجل المضي قدماً في وضع برنامج العمل. وسنظل على استعداد وحماس فعلي للعمل معكم سيادة الرئيس ومع جميع الزملاء بغية الوصول إلى وسيلة متفق عليها للمضي قدماً، ونبدي المرونة، كما ذكر زميلنا الألماني قبل قليل، لوضع برنامج العمل هذا، ويتضمن ذلك على سبيل الأولوية، المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. وسيكون الإخفاق في بدء مثل هذه المفاوضات في الحال وبالإلحاح المطلوب، بمثابة إخفاق في الارتقاء إلى مستوى المسؤولية بالنسبة لمن حُظي منا بالانضمام إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسفير سكوتنيكوف، ممثل الاتحاد الروسي.

السيد سكوتنيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): ترى روسيا أن وقف وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى يجب أن يمثل الخطوة المنطقية التالية لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وقد أوقفت روسيا إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية منذ ما يزيد على عشر سنوات. فمنذ عام ١٩٨٩، لم ينتج في بلادنا اليورانيوم الصالح للاستخدام في صناعة الأسلحة. وقد أُغلقت عشرة مفاعلات كانت تنتج البلوتونيوم الصالح للاستخدام في صناعة الأسلحة. أما البلوتونيوم الذي تنتجه المفاعلات الثلاثة الباقية بغرض توليد الحرارة والكهرباء، فلم يُستخدم لأغراض صنع الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٤. ويجري العمل حالياً، وفقاً للاتفاق الروسي - الأمريكي الموقع في عام ٢٠٠٣، على بناء قدرة بديلة على توليد الحرارة والطاقة ليتسنى لنا إغلاق هذه المفاعلات بشكل كامل.

ولقد أيدت روسيا باستمرار التوصيات المتفق عليها في المؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. ويجدونا الأمل في التوصل، بفضل جهود جميع الدول، إلى حل وسط بشأن برنامج عمل متوازن للمؤتمر يمكننا من الشروع في مفاوضات بشأن هذه المسألة الهامة.

وإن التهج التي تعتمدها روسيا بخصوص العناصر الأساسية للمعاهدة المقبلة معروفة تماماً. واسمحوا لي أن أذكر بعضاً منها. ينبغي أن ينص نطاق المعاهدة على حظر إنتاج اليورانيوم والبلوتونيوم الصالحين للاستخدام لأغراض صنع الأسلحة النووية في المستقبل، وعلى حظر تقديم أية مساعدة أو التشجيع على إنتاج هاتين المادتين من قبل دول أخرى، وحظر تحويل المواد الانشطارية من الاستعمال المدني إلى الاستعمال العسكري لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وينبغي للمعاهدة أن تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأهداف أخرى غير صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المنفجرة الأخرى. وينبغي أن يكون من بين تلك الأهداف غير المحظورة إنتاج واستخدام اليورانيوم كوقود لمحطات توليد الكهرباء للسفن التي تجوب البحار، بما فيها الغواصات.

وينبغي ألا يشمل نطاق المعاهدة المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية إذ من شأن ذلك أن يؤدي، في جملة أمور، إلى إنشاء آلية للتحقق تكون شديدة الثقل وتؤدي من ثم إلى رفع التكاليف بدرجة غير مقبولة.

وينبغي أن تكون مدة سريان المعاهدة غير محدودة. ومشاركة أكبر عدد ممكن من الدول أمر حيوي - أولها القوى النووية وكذلك البلدان التي لديها إمكانية إنتاج أجهزة منفجرة نووية وتتوفر لديها منشآت تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود النووي المستنفد.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسفير ماين، ممثل اليابان.

السفير ماين (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): لقد تم النظر منذ وقت طويل في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية: فقد ورد ذكر هذه المعاهدة في "مبادئ وأهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي" الصادرة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها المعقود في عام ١٩٩٥ وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ وكذلك في القرار السنوي الصادر عن اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. ورغم الأسف الحقيقي على عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن أية وثيقة أساسية خلال انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥، فقد دعت دول عديدة إلى الشروع في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وذلك بصرف النظر عن المجموعة الإقليمية التي تنتمي إليها. وإذا لم نتمكن من تلبية هذا الطلب الذي يتطلع إليه المجتمع الدولي، ستكون فائدة مؤتمر نزع السلاح موضع تشكك، ناهيك عن الضغوط الأخرى التي سيفرضها ذلك على نظام معاهدة عدم الانتشار.

ولذلك ندعو بشدة إلى الشروع فوراً في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. إن من ضمن القضايا الرئيسية - تمثل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في رأينا، الأولوية التي بلغت أكثر من غيرها بكثير أكبر درجة نضج لإجراء مفاوضات بشأنها. وأود أن أكرر رأي اليابان أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتناول هذا البند بالاستناد إلى أسسه الموضوعية وعدم ربط معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بمسائل أخرى وذلك من أجل الاتفاق على برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح واستئناف أعماله الأساسية.

وسيكون إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ركناً أساسياً للقضاء التام على الأسلحة النووية. فوضع حد لإنتاج المواد الانشطارية التي يمكن استعمالها في صنع الأسلحة النووية شرط أساسي لتحقيق نزع السلاح النووي. كما أن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيسهم في منع الانتشار النووي بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية على الصعيد العالمي وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة تلك المواد عن طريق نظام التحقق التابع لها إلى جانب الحيلولة دون وقوع تلك المواد في أيدي إرهابيين. وستكون معاهدة كهذه فرصة سانحة للدول الثلاث غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار التي تملك أسلحة نووية كي تنضم إلى الجهود الدولية الساعية إلى تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

واسمحوا أن أكرر باختصار موقف اليابان من إحدى المسائل المعلقة في إطار ولاية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي مسألة التحقق.

ففيما يتعلق بالولاية، تبدي اليابان مرونة طالما جرت المفاوضات بدون شروط مسبقة، بما في ذلك بشأن مسألة التحقق. وتعارض اليابان أية ولاية تستبعد إمكانية إدراج التحقق في النتيجة النهائية. وباختصار، ينبغي أن تحل المسائل المتعلقة بالتحقق عبر المفاوضات وليس بالضرورة قبل عقدها. وغني عن القول إن اليابان ساندت ولاية شانون وما تزال، علماً بأنها يمكن أن تبدي مرونة إزاء مقترحات أخرى تتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية شريطة أن يكون هناك توافق في الآراء. وأود أن أعيد ثانية أن الأهم هو الشروع في المفاوضات مثلما قال سفير المملكة المتحدة الموقر قبل دقائق.

وترى اليابان أنه لا غنى عن إقامة نظام تحقق فعال خاص بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وستشكل تدابير الحماية التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية أساساً سليماً لبحث نظام تحقق مستقبلي بشأن هذه المعاهدة.

وقدمت اليابان إلى مؤتمر نزع السلاح ورقة العمل (CD/1714) المؤرخة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، التي تتناول هذه القضايا. وهدفها هو تنظيم مناقشة حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بتصنيف القضايا المختلفة حسب نطاقها والمسائل الفنية، بما فيها التحقق، والمسائل التنظيمية والقانونية. ورغم حدوث بعض التقدم فيما يتعلق بالولاية، مثلما ذكرت، ستمثل هذه الورقة مساهمة في المفاوضات المقبلة وستتيح فهم آراء اليابان الأساسية بشكل سليم بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسيد دي بينيديكتيس، ممثل إيطاليا.

السيد دي بينيديكتيس (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): يسعدنا أن نشارك اليوم في مناقشة تركز على التفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أية أجهزة متفجرة نووية أخرى، وهي قضية يعطيها عدد كبير من البلدان أولوية في مؤتمر نزع السلاح، كما سمعنا اليوم.

تمثل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية صكاً للحد من الأسلحة النووية من شأنه أن يعزز أيضاً عدم الانتشار. وترتبط هذه المعاهدة ارتباطاً تاماً بنطاق المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار لأنها تتعلق بكل وضوح بسباق التسلح النووي. وليس من قبيل الصدفة أن تُعد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إحدى أهم الخطوات التي قام بها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ من أجل تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. غير أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ لم يسفر، للأسف، عن أية نتيجة توافقية؛ لذلك، فإننا لم نتلق أية إشارات إضافية من نيويورك. وهذا ما يضيف أهمية أكبر على مهمتنا هنا في جنيف.

وعلى غرار وفود أخرى أخذت الكلمة قبلي، تمثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بالنسبة لإيطاليا أيضاً الأولوية الأولى في مؤتمر نزع السلاح. كما أنها تمثل الأولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وقد حددت استراتيجية الاتحاد الأوروبي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل هدف التوصل إلى اتفاق دولي بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. وفي آونة أحدث، ناشد الاتحاد الأوروبي مؤتمر نزع السلاح، على نحو ما أشارت فرنسا إلى ذلك بالموقف المشترك الذي تم اتخاذه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، الشروع فوراً في وضع معاهدة غير تمييزية تسري على الجميع وتحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المنفجرة النووية بدون شروط مسبقة مع مراعاة تقرير المنسق الخاص والولاية الواردة فيه. وفي انتظار دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ، نادى الاتحاد الأوروبي جميع الدول للإعلان عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المنفجرة النووية الأخرى ورحب بتصريف الدول التي قامت بذلك فعلاً من بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

واسمحوا لي أن أنضم إلى العديد من الوفود الأخرى للتأكيد على أهمية إجراء هذه المفاوضات على وجه السرعة. فمن خلال إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، سد "نوقف" إنتاج أخطر المواد الانشطارية النووية: تلك الموجهة للاستعمال في الانفجارات النووية. وسيعود هذا الاتفاق بالنفع على المجتمع الدولي برمته. وسيكون في طليعة المستفيدين منه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لأنه سيتم اعتماد اتفاق للحد من الأسلحة يعزز نزع السلاح النووي ولا يلقي عليها أية أعباء إضافية. ولذلك يتعين على هذه الدول أن تكون أول من يشجع هذه المبادرة. وستتعلق الحدود والقيود الرئيسية بالبلدان الحائزة للأسلحة النووية أو تلك التي قد تسعى في المستقبل للتزود بقدرات عسكرية نووية. ولكنها ستستفيد هي الأخرى من اتفاق ينهي دوامة إنتاج المواد الانشطارية الخطيرة والمكلفة. وينبغي أن تكون مسألة التحقق من الامتثال جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات.

وفي الختام، نرى أنه ينبغي، تحقيقاً للأهداف العملية لهذا المؤتمر، أن تتفاوض لجنة مخصصة لمؤتمر نزع السلاح على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وسيكون نطاق هذه المعاهدة والتحقق منها من ضمن المسائل التي ستطرق إليها المفاوضات بدون شروط مسبقة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسفيرة ويلان، ممثلة آيرلندا.

السيدة ويلان (آيرلندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ كلمتي بشكركم مرة أخرى على الوقت الذي خصصتموه للوفود كي تلقي بيانها بشأن المسائل الهامة الواردة في جدول أعمالنا. وهذه العملية تزيد بالطبع عدد الجلسات غير الرسمية التي كانت تعقد تحت رئاسة أسلافكم. ومن شأنها في الوقت نفسه أن تتيح للوفود توضيح مواقفها ومقارنتها بمواقف الوفود الأخرى. وإننا نحث جميع الوفود على اغتنام الفرصة للقيام بذلك. ورجاؤنا أن يكون هذا الالتزام الرسمي واضحاً على نحو يسمح لنا بالالتزام بإيجابية أكبر. وبالإمكان إيجاد سبل جديدة للتعبير عن الاختلافات وحلها. ومن خلال الاستفادة من الجلسات الرسمية بهذه الطريقة، أضفتم أيضاً مزيداً من الشفافية على مداوات مؤتمر نزع السلاح. فقد كفلتم زيادة إطلاع المجتمع المدني على مداولاتنا. وهو أمر له أهميته بالنسبة للعديد من الوفود. وقد كان دائماً غاية سعت آيرلندا إلى بلوغها ودعمتها، لا سيما أثناء رئاستنا للمؤتمر في عام ٢٠٠٣.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة التي أتحموها لنا اليوم كي أعقب على إمكانية التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ففي عام ٢٠٠٠، أقرت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار - وأعتقد أن الأمر يستحق أن أقتبس ما أقرت به - "ضرورة إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لا تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وفعالياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المنفجرة النووية الأخرى وفقاً لبيان المنسق الخاص في عام ١٩٩٥ والولاية المحددة فيه، مع مراعاة أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية". وحث المؤتمر الاستعراضي مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق على برنامج

عمل يشمل الشروع فوراً في إجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة لإبرامها في غضون خمس سنوات. وقد انقضت خمس سنوات ولم يحدث شيء لوضع هذا الالتزام موضع تنفيذ.

وتعتبر آيرلندا التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة حاسمة على طريق نزع السلاح النووي. وما يقلقنا هو أننا لم نتمكن من استئناف المفاوضات رغم كل ما أُنجز من عمل ودراسة. فقد كانت هذه المسألة على مر السنين في بؤرة مبادرات مختلفة بهدف عودة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل مرة أخرى.

ولقد بذلت كل دولة عضو في هذا المؤتمر جهداً عظيماً، من حيث الموارد والوقت، سعياً لزيادة فهم القضايا المتعلقة بالتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فقد كانت الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي نُظمت خارج هذا المحفل مفيدة للغاية وسجلت حضوراً كثيفاً. ومع ذلك، وأثناء تعطل عملنا بشأن وضع برنامج عمل، ظهرت تحديات أجد وأشد هولا تتعلق بالمواد الانشطارية والمسائل ذات الصلة.

وإننا نحث المؤتمر على أن يبذل جهده من جديد من أجل تخطي العراقيل التي تحول دون استئناف المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أن مسألة المواد الانشطارية قد اكتسبت درجة نضج كافية وأصبحت ملحة لكي نتوصل، بحسن نية، إلى نتيجة في الوقت الملائم وأن نفي بالالتزام الذي أخذناه منذ زمن طويل. وينبغي تعزيز الجهود التي بذلها أعضاء المؤتمر، سياسياً وتقنياً. فنحن نعرف ما هي المسائل - ونعلم أين تكمن المشاكل. وأدوات التفاوض اللازمة لتناولها معروفة - فينبغي لنا أن نعقد العزم على استخدامها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة آيرلندا على بيانها. وأعطي الكلمة الآن للسفيرة جبر، ممثلة مصر.

السيدة جبر (مصر): في تقديرنا أن هناك عدداً من الأسس التي ينبغي مراعاتها فيما يتعلق بأية اتفاقية مستقبلية لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

أولاً، إن نزع السلاح النووي يجب أن يظل على رأس أولويات مؤتمر نزع السلاح وفقاً للأولويات المكرسة في الوثيقة الختامية للدورة الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح SSOD-1. ويجب أن تضطلع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بالمسؤوليات التي حددها المجتمع الدولي بغية مواصلة الجهود الهادفة إلى نزع السلاح النووي الكامل والشامل.

ثانياً، لقد أيدت مصر على الدوام بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كخطوة أولى ضمن برنامج مرحلي لنزع السلاح انطلاقاً من تأييد مصر الراسخ والمستمر لقضية نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ساهمت مصر في العديد من المبادرات التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ لإنشاء لجنة مخصصة بشأن نزع السلاح النووي ووضع برنامج عمل لنزع السلاح النووي. وعُرض برنامج العمل هنا، كما ورد في الوثيقة CD/1419، على مؤتمر نزع السلاح في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ بالنيابة عن ٢٨ دولة من أعضاء مجموعة الـ ٢١.

ثالثاً، قدم وفد مصر مشروعاً لولاية لجنة مخصصة بشأن نزع السلاح النووي في الوثيقة CD/1453 بتاريخ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧. ويأخذ مشروع الولاية بعين الاعتبار المشاغل المختلفة للدول الأعضاء، داعياً إلى عقد مفاوضات بشأن برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية كلياً حتى تتوصل إلى عالم خال من تلك الأسلحة. ولتحقيق هذا الهدف، ينص مشروع الولاية على التفاوض بشأن معاهدة شاملة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تنفيذاً للفقرة ٤ من الفصل الخاص بنزع السلاح النووي في قرار "المبادئ والأهداف" الذي اعتمده مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديداتها لعام ١٩٩٥.

رابعاً، في إطار روح التوافق والنوايا الحسنة، انضمت مصر إلى توافق الآراء الذي سمح باعتماد قرار عنوانه "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" في عام ١٩٩٨ بغية بدء التفاوض حول معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف وقابلة للتحقق، لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية والأجهزة المنفجرة الأخرى. وهو قرار مستمد من تقرير السفير جيرالد شانون والولاية الواردة في الوثيقة CD/1299.

في الوقت الذي نؤيد فيه تحقيق الهدف المزدوج من وقف إنتاج المواد الانشطارية، ألا وهو تحديداً نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي، نود أن نعيد التأكيد على أن هذا الحظر لن يكون فعالاً إذا اقتصر تطبيقه على الإنتاج المستقبلي. فيجب أن يشمل نطاق الحظر المواد الانشطارية التي تم إنتاجها بالفعل والتي تشكل في الوقت الحاضر المخزون من تلك المواد. فإن اقتصر سريان الحظر على الإنتاج المستقبلي، سيكون له أثر محدود على عدم الانتشار ولن يمثل قيمة حقيقية من منظور نزع السلاح النووي. وإن موقف مصر إزاء هذا الموضوع منعكس في تقرير السفير شانون، المنسق الخاص لمؤتمر نزع السلاح، الصادر في عام ١٩٩٥ حول موضوع إزالة المواد الانشطارية. وجاء في التقرير: "هناك وفود أخرى ترى أن الولاية يجب أن تسمح ليس فقط بتناول الإنتاج المستقبلي ولكن أيضاً ما تم إنتاجه في الماضي". لذلك، فإن إصرار بعض الدول على استثناء المخزون من نطاق معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لا يتفق مع نص وروح معاهدة منع الانتشار النووي، كما أنه لا يعكس رغبة الغالبية العظمى من الدول في تحقيق نزع السلاح النووي الكامل في أقرب وقت.

وتشكل مسألة التحقق من التزام جميع الأطراف بحظر إنتاج المواد الانشطارية ركناً أساسياً لمصادقية وفعالية ذلك الحظر. وبالتالي، يجب أن تكون أية إجراءات للتحقق صارمة على نحو يكفل احترامها بشكل كامل. ويعني هذا أنه يجب إجراء حصر كامل وشامل لكل المواد الانشطارية الموجودة في حوزة جميع الدول دون استثناء، بما فيها الدول النووية والدول غير الأطراف في معاهدة منع انتشار السلاح النووي حتى يتسنى إخضاع المخزون لرقابة وسيطرة دوليتين فعاليتين كي يتم التحقق من أي إنتاج جديد للمواد الانشطارية ومقارنته بما سبق إنتاجه. ومن ثم، يجب أن يخضع حظر إنتاج المواد الانشطارية للتحقق الدولي حتى يكتب له النجاح.

وفي الختام، نثيب بمؤتمر نزع السلاح إلى اعتماد برنامج عمل، بتوافق الآراء، يشمل بدء التفاوض حول معاهدة عالمية غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المنفجرة النووية الأخرى، مع مراعاة أهداف نزع السلاح النووي على النحو الواجب وعدم الانتشار النووي على النحو الواجب وفقاً لما ورد في بيان المنسق الخاص للمؤتمر في عام

١٩٩٥ والولاية المحددة فيه، والتي تمت الموافقة عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ وأعيد التأكيد عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة مصر على بيانها. وأعطي الكلمة الآن إلى السفير سترولي، ممثل سويسرا.

السفير سترولي (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية): لقد عكست البيانات العديدة التي استمعنا إليها الأسبوع الماضي واليوم الاهتمام العام بالمواضيع الوثيقة الصلة بالأحداث الجارية التي اخترتموها كي تشكل الهيكل الموضوعي للجلسات العامة الرسمية أثناء فترة ولايتكم. وبهذه الروح، اعتمدت حكومة بلدي في الأسبوع الماضي اتفاقية الأمم المتحدة لقمع أعمال الإرهاب النووي. وسيوقع السيد صامويل شميد، رئيس الاتحاد السويسري، على هذه الاتفاقية أثناء قمة رؤساء الدول والحكومات التي ستعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بالمواد الانشطارية، تؤكد سويسرا على ضرورة احترام "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي" التي تم اعتمادها خلال انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدتها في عام ١٩٩٥. وتحت عنوان "نزع السلاح النووي"، قررت الدول الأعضاء الشروع فوراً في التفاوض بشأن وضع معاهدة غير تمييزية وتسري على الجميع لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وإبرامها في وقت مبكر لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وتسعى سويسرا إلى إنشاء لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد صارت الحاجة إلى هذه المعاهدة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى نظراً لتفاقم خطر انتشار الأسلحة النووية والكشف عن وجود سوق سوداء واسعة النطاق للتجارة في التكنولوجيا النووية. وفي انتظار انتهاء هذه المفاوضات، تؤيد سويسرا المبدأ الذي يفرض على الدول المنتجة للمواد الانشطارية لأغراض عسكرية الالتزام بوقف اختياري لإنتاج تلك المواد ووضعها تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتود سويسرا بالطبع أن تتناول المفاوضات بشأن معاهدة مستقبلية لوقف إنتاج المواد الانشطارية الجوانب التي تدعم مصداقية تلك المعاهدات، لا سيما مبدأ التحقق. وعلى كل، فإن بلدي على استعداد لبدء المفاوضات بدون شروط مسبقة، رغبة منه في عدم النيل من أي زخم يحتمل ظهوره. وبهذه الطريقة، ينبغي وضع اللمسات الأخيرة على عناصر التحقق أثناء عملية التفاوض.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل سويسرا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسيد فان رين، ممثل هولندا.

السيد فان رين (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): كما أوضح وفد بلدي في مناسبات عديدة في الماضي، تعطي هولندا الأولوية القصوى لإبرام معاهدة قابلة للتحقق لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فقد كانت هولندا مستعدة لبدء مفاوضات على أساس اقتراح السفراء الخمسة (CD/1693/Rev.1) وتقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه. ورغم الدعم الواسع الذي يحظى به في هذه القاعة مقترح برنامج العمل هذا الذي يشكل حلاً وسطاً، وهو من وضع السفراء الخمسة الذين سبق أن كانوا رؤساء مؤتمر نزع السلاح، فإنه، كما نعلم جميعاً، ليس مقبولاً لدى جميع الوفود. واستجابة لمشاغل بعض الوفود، اقترح السفير ساندرز، بصفته

رئيس مؤتمر نزع السلاح المنتهية ولايته في بداية هذا العام، ورقة غير رسمية، عُرفت أكثر باسم ورقة "مادة للتفكير"، التي أوجز فيها رأيه الخاص بشأن اللغة التي قد تكون مقبولة لدى جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. ورغم أن هذه الورقة غير الرسمية أقل طموحاً مما نستطيع قبوله من منظور وطني، فإنه يمكن أن تقبل هولندا إجراء مفاوضات على أساس الورقة المسماة "مادة للتفكير" نظراً للأهمية التي نعلقها على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونرى أن الوقت قد حان للبدء في إجراء مفاوضات بدون شروط مسبقة لأننا قضينا من الوقت أكثر مما ينبغي في التفاوض على الطريقة التي ينبغي لنا أن نتفاوض بها.

وهولندا مقتنعة بأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ستخدم المصالح الأمنية لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح من منظور نزع السلاح النووي ولأسباب تتعلق بتشجيع عدم انتشار الأسلحة النووية. وستشكل المفاوضات بشأن عدد من القضايا المتعلقة بتزع السلاح النووي - وعلى رأسها معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية - الخطوة التالية المنطقية، في رأي هولندا، التي ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ في تناولها بعد ثمان سنوات من الجمود.

وما فتئت هولندا تعمل بثبات على مدى السنوات الأخيرة، على صعيد غير رسمي، للحفاظ على مشروع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في جنيف. وننظر في تنظيم اجتماع آخر في أيلول/سبتمبر لمناقشة إمكانيات التحقق من تنفيذ تلك المعاهدة وأوجه استحالته. ونحث بشدة على مشاركة الخبراء، لا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية، ونستطلع إلى ذلك. كما نتطلع إلى مناقشة المسائل الوقائية والمفصلة المتعلقة بكيفية النظر إلى عدم التحقق، وهي المسائل التي تداولنا فيها العام الماضي مع من أصروا على استحالة التحقق من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإننا على يقين من أن مؤتمر نزع السلاح قد يستفيد من إجراء تبادل مفتوح وصريح لوجهات النظر بشأن هذا الموضوع. وربما نتذكرون أنه تمت الإشارة خلال الاجتماع الذي عقد العام الماضي مع فريق من الخبراء من الولايات المتحدة إلى استعداد خبير واحد أو أكثر لتناول هذا الموضوع بمزيد من التعمق في جنيف.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل هولندا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسيد هيلغرين، ممثل السويد.

السيد هيلغرين (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): يمثل استمرار وجود الأسلحة النووية وانتشارها واحداً من أخطر التحديات التي تواجه أمننا المشترك. فقد زاد التركيز على دورة الوقود النووي بفعل التطورات الأخيرة، بما في ذلك الحاجة إلى تحفيز الدول للتخلي بملء إرادتها عن تطوير أكثر جوانب دورة الوقود حساسية للانتشار على الصعيد الوطني. وثمة حاجة إلى وضع نهج جديدة. ولكن علينا أيضاً أن نفي بالتزاماتنا السابقة.

لقد انقضت عشر سنوات على موافقة الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالإجماع على "البدء فوراً في إجراء مفاوضات والانتهاؤها منها مبكراً حول إبرام اتفاقية غير تمييزية وتسري عالمياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية". ومرت خمس سنوات منذ أن وصفت نفس الدول الأطراف التفاوض بشأن هذه المعاهدة بأنه "ضرورية". وذكّرنا الأمين العام للأمم المتحدة منذ وقت قريب بأن "التفاوض السريع بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمر أساسي".

ورغم أن العديد من الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أعلنت عن وقف اختياري أحادي لإنتاج المواد الانشطارية، فلم يتوقف إنتاج تلك المواد على الصعيد العالمي. ولا تزال هناك حاجة إلى إبرام معاهدة متعددة الأطراف تكفل توقف إنتاج المواد توقفاً تاماً ودائماً وشفافاً وقابلاً للتحقق.

وتتجاوز معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المناقشة المتعلقة بمعرفة ما إذا كانت التهديدات الأمنية الحالية تؤدي بنا إلى التركيز أساساً على عدم الانتشار أو نزع السلاح. وهذه بطبيعة الحال مناقشة في غير محلها لارتباط القضيتين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل الانفصال. ولكن ينبغي حتى لأولئك الذين لا يتفقون مع هذا الزعم أن يدركوا - وهم يدركون، على ما أعتقد - أن حظر استمرار إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية سيخدم كلا الغرضين وبالتالي أمننا المشترك.

ولقد وقع الاختيار على مؤتمر نزع السلاح ليكون المحفل الذي يتم فيه التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وليس ثمة ما يبرر عدم بدء هذه الهيئة في مباشرة هذا العمل.

وستكون السويد على استعداد للبدء فوراً في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس مقترح السفراء الخمسة، أي ولاية شانون، أو الورقة غير الرسمية المسماة "مادة للتفكير" التي اقترحتها سفير هولندا. وتشير بوضوح الولاية التفاوضية المقترحة للجنة مخصصة تعنى بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كما جاءت في الورقة المسماة "مادة للتفكير"، تشير بوضوح إلى أنه ينبغي الشروع في المفاوضات "بدون شروط مسبقة". وسيكون من الضروري تناول العديد من المسائل أثناء المفاوضات، كالنطاق والتحقق. وستكون أمام الذين يحتاجون بأن التحقق الفعلي من تنفيذ معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لن يكون أمراً قابلاً للتطبيق فرصة كبيرة لمحاولة إقناع غيرهم بذلك، والعكس بالعكس. وما من شك في أن "الحاجة تدعو إلى إنجاز قدر كبير من العمل بشأن الجوانب الفنية والقانونية على السواء، قبل وضع اللمسات الأخيرة على أية معاهدة والاتفاق عليها على المستوى السياسي. ولكننا لا نبدأ من الصفر على الإطلاق. بفضل العديد من الحكومات والوفود النشطة في هذه القاعة، دون أن ننسى الباحثين والمجتمع المدني، تيسر لنا مخزون هائل من المعارف والوثائق يشتمل حتى على مشاريع معاهدات غير رسمية. فربما أن الأوان كفي نعرض مشروع معاهدة رسمياً في مؤتمر نزع السلاح.

وأثناء الاجتماع غير الرسمي الذي عقد بكامل هيئته في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، شرحنا بشيء من التفصيل آراء السويد الأولية بشأن بعض المسائل التي يجب تناولها خلال المفاوضات. وسأكتفي اليوم بذكر بعض النقاط. إننا ما زلنا على اعتقادنا الراسخ بأن التحقق ممكن فنياً ومرغوب فيه سياسياً. كما نرى أنه ينبغي أن يعهد بهذه المهمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المؤكد أن نطاق المعاهدة يجب أن يشمل جميع المواد التي يمكن استخدامها لصنع الأسلحة. كما أن خطر الإرهاب يوحى لنا بضرورة النظر في إدراج بعض المواد التي تقل نقاوتها إلى حد ما والتي تصلح للاستخدام في صناعة الأسلحة. ومن الممكن إيجاد حل لمسألة الوقود النووي للغواصات. كما يجب أيضاً التطرق إلى مسألة المخزونات القائمة.

ومن ثم، لا يزال الأمر يتطلب إحراز تقدم قبل أن يتسنى الاتفاق على وضع معاهدة كهذه. ولكن ينبغي إتاحة بدء عملية التفاوض المتعدد الأطراف. ذلك أن زيادة التأخير لن تكون من قبيل الاستهتار فحسب، بل وقد تجعل مؤتمر نزع السلاح عديم الجدوى.

وينبغي أن نستلهم كلمات الأمين العام في مقالته الأخيرة عن الخروج من المأزق النووي: "إن الحل في متناول أيدينا؛ علينا أن نتمسك بها".

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل السويد على بيانه. والمتكلم التالي على قائمة المتحدثين التي لديّ هو السفير بارك، ممثل جمهورية كوريا.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أشيد بجهودكم التي لا تعرف الكلل لتمكين مؤتمر نزع السلاح من البدء في تناول الأعمال الأساسية. وأعتقد أن ذلك أمر مفيد ومناسب خاصة وأن الذكريات الحديثة التي تركها المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار في نيويورك تجعل كثيرين منا على استعداد لاستكشاف أي سبيل جديد لتخطي المأزق الحالي الذي يوجد فيه مؤتمر نزع السلاح.

أما الآن وقد اعتُمدت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على حد ما أشار إلى ذلك سفراء آخرون صباح هذا اليوم، فيمثل إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الخطوة المنطقية التالية على طريق تحقيق هدفنا المشترك المكرس في البند ١ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. والواقع أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ليست ذات أهمية بالنسبة لعدم الانتشار فقط، وإنما تبشر أيضاً بتحقيق نزع السلاح. لذا، يولي وفد جمهورية كوريا، كالعديد من الوفود الأخرى، أولوية كبرى للبدء في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

وبما أننا نعتقد بشدة أن مناقشة المواضيع الأساسية يجب أن تبدأ على وجه السرعة، فإنني أدعو إلى إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بمقتضى البند ١ من جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، أسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لعرض آراءنا الأولية بشأن الجوانب الأساسية من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

أولاً، فيما يتعلق بنطاق المعاهدة، نرى أنه يجب البحث عن حل قابل للتطبيق يبدد الخلافات المتعلقة بالإنتاج السابق للمواد الانشطارية. وفي هذا الشأن، نجد أن هناك أساساً من الصحة في مقترح جنوب أفريقيا (CD/1671) الداعي إلى إدراج المواد المستخدمة في صنع الأسلحة النووية المصرح فعلاً بكونها فائضة عن الحاجة في قائمة الجرد الأولي عند دخول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ.

ثانياً، فإن وفد بلدي على استعداد لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية انطلاقاً من أية صيغة معقولة، بما في ذلك ورقة "مادة للتفكير" من اقتراح سفير هولندا، التي يمكن أن تحظى بدعم واسع من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. وقد أتخذ هذا النهج المرن اتقاء لمزيد من التأخير في بدء المفاوضات.

ونرى أنه بإمكاننا تناول مسألة إقامة آلية تحقق فعالة في الوقت المناسب أثناء عملية التفاوض وذلك باتخاذ تدابير فعالة من حيث التكاليف.

ثالثاً، ينبغي التطرق بعناية إلى المسائل القانونية، مثل شروط بدء النفاذ، في ضوء الخبرة المكتسبة من عملية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وأخيراً، سيكون من المهم للغاية، بغية ضمان فعالية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وسرياتها على جميع الدول، أن نكفل مشاركة جميع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى جانب جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

وفي تلك الأثناء، وبالنظر إلى الحاجة الماسة إلى كبح إنتاج المواد الانشطارية، يُستحب أن تعلن الدول الحائزة للأسلحة النووية والقوى النووية الفعلية، بملء إرادتها، عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية حتى قبل أن تبدأ المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. بل وربما تستطيع أن تذهب تلك الدول إلى أبعد من ذلك بتنفيذ ترتيبات لإحضاع المواد الانشطارية التي لم تعد مطلوبة لأغراض عسكرية لنظام التحقق الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه. أعطي الكلمة الآن للسيد سينكين، ممثل الولايات المتحدة.

السيد سينكين (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أعبر عن تقدير وفد بلدي لقيادتكم لمؤتمر نزع السلاح. وقد رحبنا ببيانكم الافتتاحي لمؤتمر نزع السلاح الذي يعرض تقييمكم للعلاقة بين البيئة الأمنية العالمية ومؤتمر نزع السلاح. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعقب على بعض الأسئلة التي أثارتموها وربما لأطرح عدداً من الأسئلة من جانبي.

يظل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، واقتراحهما بخطر حصول الإرهابيين على تلك الأسلحة، أهم تحديين أمنيين نواجههما في القرن الحادي والعشرين. وإنما نشعر مثلكم تماماً بضرورة تكثيف جهود التعاون على وجه السرعة لمواجهة التهديدات الحقيقية للسلم والأمن الدوليين، وإن كنت غير متأكد من أننا نشاطر تماماً تصريحكم بشأن زعم شلل الساحة المتعددة الأطراف.

وصحيح أن الدول قد لقيت مشقة في إيجاد سبيل لاستخدام بعض الأدوات المتعددة الأطراف التقليدية للتغلب على تحديات الحاضر. وعلى أن التعاون المتعدد الأطراف يأخذ أشكالاً عديدة، وشرعت الحكومات في مختلف أرجاء العالم في استعمال أدوات جديدة وتعزيز الأدوات المتاحة لتضييق الفجوة بين الأخطار الحقيقية والعمل الواجب القيام به للتصدي لها. وأود أن أتطرق بإيجاز لبعض هذه الجهود التي بُذلت في الآونة الأخيرة.

في ١٧ حزيران/يونيه، قرر مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوافق الآراء إنشاء لجنة خاصة معنية بالضمانات والتحقق. ويدشن هذا القرار عملية ستزيد من قدرة الوكالة على رصد وتعزيز التقيد بالالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار التي أخذتها الحكومات على عاتقها. ونشأت فكرة إنشاء تلك اللجنة مع عرض

مقترحات الرئيس بوش العامة لتقوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام عدم الانتشار النووي ولكن أعضاء مجلس المحافظين اتخذوا قراراً جماعياً بتبني هذا المقترح مما جعل الحاجة إلى الجهود المستقبلية التي ستبذلها اللجنة أشد إلحاحاً.

واستجابة لدواعي القلق المتصلة بالأنشطة غير المشروعة لشبكات نشر الأسلحة النووية، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بالإجماع القرار ١٥٤٠. وقدم ما يزيد على ١١٥ بلداً منذ ذلك الحين تقارير إلى مجلس الأمن تعرض باقتضاب الخطوات التي قامت بها البلدان أو تعتزم القيام بها من أجل تنفيذ ذلك القرار. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع جميع الأمم على تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ وهي على أهبة الاستعداد لتقديم العون، كلما أمكن، من أجل مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها.

وجنباً إلى جنب الجهود العامة التي بُذلت لمنع واحتواء ومكافحة انتشار الأسلحة، أنشأ زعماء قمة الثماني في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الشراكة العالمية لدول قمة الثماني. ولم تَمْضِ سنوات كثيرة حتى أصبحت الشراكة العالمية قوة يحسب لها حساب على الصعيد العالمي لتعزيز السلامة والأمن الدوليين. ولدعم مشاريع الشراكة العالمية، تعهد زعماء قمة الثماني، بجمع أموال تصل إلى ٢٠ مليار دولار على مدى عشر سنوات. وقد انضم ثلاثة عشر بلداً إلى الشراكة كجهات مانحة منذ نشأتها فوعدت بتقديم أكثر من ٢٥٠ مليون دولار لمشاريع الشراكة.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، حددت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التزامهما المشترك بالتصدي لأكبر تهديد لانتشار أسلحة الدمار الشامل وذلك بتنفيذ برنامج عمل مشترك يتألف من عدة مبادرات - سأذكر بعضاً منها اليوم - لتوطيد التعاون والتنسيق في هذا المجال الهام. وكجزء من هذا البرنامج، التزمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضاً بترشيد آلية منع الانتشار ومراقبة الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف وجعلها أكثر قدرة على الاستجابة.

أما مبادرة الأمن من الانتشار، وهي نشاط ذكرتموه في بيانكم الافتتاحي، فإنها شبكة للتعاون ترمي إلى بناء القدرات الوطنية للتصرف بسرعة وفعالية، ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل في إطار الشراكة. وينيف عدد البلدان التي تساند مبادرة الأمن من الانتشار على ستين بلداً تعززت صفوفها مؤخراً بانضمام الأرجنتين والعراق وجورجيا إليها. وكثيراً ما نقول إن مبادرة الأمن من الانتشار نشاط وليس منظمة. ونعتقد أن هذه السمة سبب رئيسي في تكلل هذه المبادرة بالنجاح إلى اليوم. فالمبادرة تعتمد على التعاون الطوعي وعلى معاهدات وأنظمة عدم الانتشار القائمة. وهي بذلك تعكس الواقع المتمثل في مراوغة ناشري الأسلحة ومن يسهلون الحصول على قدرات قاتلة للقوانين والمعاهدات والضوابط السارية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل رغم استمرار دعمنا وتعزيزنا لنظام عدم الانتشار القائم. فعلى مدى الشهور التسعة الأخيرة وحدها، تعاونت الولايات المتحدة وشركاؤنا في مبادرة الأمن من الانتشار بحدوث في أحد عشر عملية ناجحة منعت مسافنة مواد ومعدات كانت ستخصص للاستخدام في صنع أسلحة الدمار الشامل وفي تنفيذ برامج مثيرة للقلق لصنع القذائف التسيارية. ونجاحاتنا ليست جميعها ظاهرة للعيان لأنها كثيراً ما تنطوي تفاصيلها على معلومات استخباراتية حساسة. ومع ذلك، باستطاعتنا أن نقول إن مبادرة الأمن من الانتشار تحذر ناشري أسلحة الدمار الشامل من أن المجتمع الدولي لن يقبل أنشطتهم وسيفصلهم عن الذين يقومون بتجارة مشروعة.

ومنذ سنة ونيف، قال الرئيس بوش "لقد توافقت آراء الأمم على أنه لا يمكن السماح بالانتشار. غير أن توافق الآراء هذا لا يعني شيئاً ما لم يترجم إلى أعمال". فما تزال التهديدات الجدية بالانتشار قائمة وما تزال هناك حاجة إلى المزيد من العمل لكنني أعتقد أن هذه وغيرها من الجهود المتعددة الأطراف دليل على أن توافق الآراء ذلك قد بدأ يترجم إلى أعمال.

ولدى مؤتمر نزع السلاح القدرة على أن يشترك في الأعمال، ولكن يبدو أنه لن يختار في هذه المرحلة أن يكون على مستوى استغلال هذه القدرة. فالجهود الأحادية والثنائية والجهود الأخرى المتعددة الأطراف التي بذلت في مجالي مؤتمر نزع السلاح ومراقبة الأسلحة ونزع السلاح قد فاقت بكثير. فإن أردنا أن نصبح مرة أخرى منظمة ذات فائدة، علينا أن نتجاوز القضايا التي تعود إلى زمن الحرب الباردة والابتعاد عن نهج "العمل كالمعتاد" في عملنا. ومن بين المسائل المطروحة على مؤتمر نزع السلاح للنظر فيها، هناك مقترحان منفصلان من شأنهما أن ينهيا المأزق وأن يستغلا الموارد المتاحة لمؤتمر نزع السلاح. ويتعلق الأول منهما بالحظر الدولي على بيع وتصدير جميع الألغام الأرضية المعمرة والأجهزة المتفجرة التي تتسبب في قتل ما بين ١٢ ألف و١٦ ألف شخص كل عام والتي يضمن دوامها استمرار خطورتها على المدنيين لعدة عقود بعد انتهاء أية ضرورة عسكرية مشروعة لوجودها. أما الثاني، فيتعلق بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية. ويبدو أن المقترح الأخير قد حظي بتأييد واسع من الحكومات الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح منذ فترة كما يبدو أن الاتفاق على ولاية مفتوحة دون شروط مسبقة صار ممكناً رغم بعض التردد في البداية. ومع ذلك، ما يزال مؤتمر نزع السلاح في مأزق للعام التاسع.

ومن الأسباب التي كثيراً ما يتردد ذكرها في الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح لتفسير هذا المأزق أن إجراء مفاوضات مستقلة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أو بشأن الألغام الأرضية المعمرة لن تتناول أولويات كل عضو. فلم تحظ واحدة من تلك الأولويات أيضاً بتوافق للآراء في الساحة المتعددة الأطراف منذ أواخر الستينات. ولم تحظ أولويات أخرى كانت قد اقترحت على المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات بشأنها بتوافق للآراء على مدى فترة طويلة كذلك. ويشير تاريخ مؤتمر نزع السلاح، أثناء الحرب الباردة وبعدها، بشكل حاسم، إلى أن هذه المقترحات الأخرى لم تمثل، ولا تمثل حالياً، حلاً مشتركاً لتهديدات مشتركة. وإن مواصلة بحث هذه المسائل في مؤتمر نزع السلاح، سواء عن قصد أو غير قصد، كشروط للعمل قد وقفت بالفعل حجر عثرة أمام تقدم مفاوضات كانت ستفيد البيئة الأمنية العالمية في الوقت الحاضر.

سيدي الرئيس، إن وفدنا يقدر صدقكم وصراحتكم ويتفق معكم على أن المأزق الحالي يعكس عدم كفاية الإرادة السياسية في عدد من العواصم للتفاوض على قانون للمعاهدات. وما زلنا على اعتقادنا بأن المقترحين اللذين تقدمت بهما الولايات المتحدة - حظر الألغام الأرضية المعمرة ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية - يمثلان هدفين هاميين وقابلين للتحقيق. وستواصل الولايات المتحدة ودول عديدة غيرها دعم هذه المبادرات في مؤتمر نزع السلاح، ولكنها ستواصل كذلك المشاركة في الجهود التعاونية التي تبذل في جهات أخرى من أجل خدمة أهدافنا المشتركة وتنفيذ التزاماتنا بموجب المعاهدات وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسيد وان يسري، ممثل ماليزيا.

السيد وان أزنابيزام يسري (ماليزيا) (الكلمة بالإنكليزية): لقد تطرقت ماليزيا إلى مسألة نزع السلاح النووي خلال الاجتماع الأخير الذي عقده مؤتمر نزع السلاح بكامل هيئته في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ونود أن نكرر موقفنا اليوم بشأن "إنشاء لجنة مخصصة معنية بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية".

إننا نواجه اليوم تهديداً بالفناء ناجماً عن وجود أسلحة نووية. ويمثل تراكم الأسلحة، لا سيما الأسلحة النووية، تهديداً أكثر منه حماية لمستقبل الجنس البشري. فالترسانات القائمة من الأسلحة النووية وحدها تكفي وتزيد لإبادة سكان العالم قاطبة. ولا بد من التصدي لاستمرار وجود المخزونات من الأسلحة النووية ومواصلة تطوير أنواع جديدة منها على وجه السرعة لأنهما يهددان السلم والاستقرار الدوليين ويزيدان من احتمال انتشار الأسلحة النووية إلى حد أكبر.

وفي انتظار القضاء التام على الأسلحة النووية، وهو أمر ينبغي أن تتواصل المفاوضات عليه بنشاط، فإن على المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، مسؤوليات خاصة لاتخاذ تدابير لوقف تواصل انتشار ترساناتها النووية انتشاراً عمودياً. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أيضاً أن توقف على الفور أية أبحاث بشأن تحسين نوعية الأسلحة النووية وتطوير أنواع جديدة منها.

وإلى جانب المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح النووي، تشاطر ماليزيا بقوة الرأي القائل بأن إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمثل إحدى الخطوات الأساسية التالية لمنع انتشار الأسلحة النووية واندلاع حرب نووية. وبينما تؤيد ماليزيا الدعوة إلى إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق منها دولياً وفعالياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وأجهزة متفجرة أخرى، فإنها تؤيد تماماً ضرورة إدراج مسألة المخزونات الموجودة ومسألة التحقق في المفاوضات التي ستتناول وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي هذا الصدد، نحث مؤتمر نزع السلاح على إنشاء لجنة مخصصة معنية بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن إلى جانب إنشاء ثلاث لجان مخصصة مخصصة أخرى وفق اقتراح السفراء الخمسة، وهي تحديداً لجنة نزع السلاح النووي، واللجنة المعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، واللجنة المعنية بضمانات الأمن السلبية. وقبل أن أحتّم بياني هذا، اسمحوا لي أن أكرر اقتناع ماليزيا الراسخ بأن الضمان الوحيد المطلق الذي يجعلنا في مأمن من اندلاع حرب نووية هو نزع السلاح النووي نزعا كاملا تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على بيانه. وبهذا آتي على نهاية قائمة المتكلمين لجلسة هذا الصباح. هل يود أي وفد آخر أن يتناول الكلمة في هذه المرحلة؟ أرى أن السفير خان، ممثل باكستان يود أخذها.

السيد خان (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): لقد أشار سفير المملكة المتحدة الموقر تحديداً إلى البيان الذي تلوناه هذا الصباح، للإفادة بأن إثارة بعض القضايا المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

ستؤخر بدء إجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة. وآمل ألا أكون قد أسأت فهمه لأنه ليست لدي نسخة كتابية من ملاحظاته.

وباتباع نفس منطق المملكة المتحدة، سيكون هذا الاستنتاج وهذا المبدأ منافيين للأمور البديهية، في حالة عدم منع مناقشة أية مسألة خلال المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ففي حالة بدء المفاوضات، ومتى بدأت بالفعل، لا يجوز لنا منع إثارة المسائل ذات الصلة قبل انطلاقها، أليس كذلك؟ وما دام إسقاط مسألة التحقق لم يتسبب في تأخير، فإن الإشارة إلى المخزونات الموجودة وإلى التحقق لن تضر عملية لم تبدأ بعد.

وأؤكد لسفير المملكة المتحدة الموقر أن تخوفاته في هذا الشأن في غير محلها. وآمل ألا يكون هناك نظام تحفظ أكون قد انتهكته على غير علم مني. ويشرفني مع ذلك أن يكون سفير المملكة المتحدة الموقر قد اختار التعقيب على بياننا هذا الصباح. وبالتالي فإننا نتقاسم هذا الشرف مع جنوب أفريقيا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه وأرى أن السفير فريمان، ممثل المملكة المتحدة يود أخذ الكلمة.

السيد فريمان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية): لقد حصل الشرف في الواقع للصين أيضا إلى جانب جنوب أفريقيا.

ورداً على ما قاله سفير باكستان للتو، أعتقد بكل جدية أن ما عقت عليه - وهو في رأبي نقطة حقيقية فعلاً - هو أنه يمكننا أن نُمضي الكثير من الوقت - ولم أقصد بذلك أن هذا الأمر خاص بباكستان بأية حال ولكن باكستان تلت خطابا مطولا لذلك عقت جزئيا على ذلك - يمكننا أن نمضي الكثير من الوقت في مناقشة المشاكل وتعريفها. بل إننا نمضي وقتا أكثر مما يجب في مناقشة وتعريف المشاكل. وعلينا أن نحاول إيجاد الحلول. وطالما أننا ننطلق من منظور حال من شروط مسبقة، فإن القدرة على تناول جميع المسائل المختلفة، سواء سميها مسائل أو مشاكل أو كما نشاء، تكمن في الطريقة التي يمكننا بها إيجاد الحلول. غير أننا لن نعثر على حلول إذا واصلنا تمضية الوقت في تعريف المشكلة. هذا كل ما كنت أريد قوله وهو لا يتعلق بباكستان على وجه الخصوص. وأنا ممتن لسعيه إلى توضيح هذا الأمر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة المقبلة هذا الخميس الموافق ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة العاشرة صباحا في قاعة الاجتماعات هذه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠
